الألفاظ النقدية عند القدماء

إعداد

محمد زكريا بن أحمد علي

د/ وفاء عبد الله محمد أحمد

مدرس البلاغة والنقد- كلية الآداب جامعة أسوان

الألفاظ النقدية عند القدماء

ملخص البحث :

النحو العربي انعكاس أمين للفكر العربي في عصور مختلفة، وهو انعكاس لطبيعة كل عصر من العصور ، والمتأمل للنقد النحوي عند القدماء والمحدثين يجد جهوداً عظيمة من علماء الأمة المستنيرين لمحاولة تيسير النحو، وتنقيته مع المحافظة على البنيان، وعدم السعي لهدمه، أو زعزعته، فليس الهدف من النقد هو النقد في حد ذاته، أو اقتراح نحو جديد بعيداً عن قواعده وأصوله، وإنما هو العناية بهذا العلم والاهتمام به، وتأصيل الأصول، وابتكار أفضل الطرق؛ لتيسيره على الدارسين، وإحياء قواعده وأصوله، ولما ظهر النقد النحوي مع نشأة النحو العربي، كانت الألفاظ النقدية من أقوى الدلالات عند القدماء على النقد النحوي، فقد استخدموا ألفاظاً نقدية في المسائل النحوية تعبر عن المقبول والمردود والحسن والقبیح، لذلك قررت كتابة هذا البحث الذي يتناول تلك الألفاظ مع ذكر أمثلة قليلة تُوضح الفكرة، فمن الصعب الوقوف على جميع الألفاظ النقدية التي استخدمها النحاة القدامى في المسائل النحوية.

Samari

Abstract: Arabic grammar is a faithful reflection of Arabic thought in different eras, and it is a reflection of the nature of each era. The observer of grammatical criticism among the ancients and moderns finds great efforts from the enlightened scholars of the nation to try to facilitate grammar and purify it while preserving the structure and not seeking to demolish or destabilize it. The goal of criticism is not criticism in itself, nor to propose the presentation of a new grammar far from its rules and principles, but rather it is to care for this science and pay attention to it, establish the principles, and innovate the best methods; to facilitate it for students, and revive its rules and principles. Since grammatical criticism appeared with the emergence of Arabic grammar, critical terms were among the strongest indications among the ancients and moderns. They used critical terms in grammatical issues that express the acceptable and the rejected, the good and the ugly. Therefore, I decided to write this research that deals with those terms, mentioning a few examples that clarify the idea, as it is difficult to stand on all the critical terms used by ancient and modern grammarians in grammatical issues.

ومن الأسباب التي دفعتني لاختيار هذا الموضوع :

* حاجتي إلى دراسة النقد النحوي عند القدماء والمحدثين ، لتتمية الذوق اللغوي .

* معرفة هذه الألفاظ النقدية عند القدماء ، ومدى الاتفاق والاختلاف فيما بينهم .

* الإجابة عن هذا السؤال : هل كان استخدام تلك الألفاظ يخضع لميزان نقدي ومعياري دقيق أم كان اعتباطيا ؟

كما تتبع أهمية هذا الموضوع في الآتي :

* يكشف الموضوع الفرق بين النقد النحوي العام والخاص .

* يكشف الموضوع دور الألفاظ النقدية في تنقيح المسائل النحوية ، وتأصيل القواعد.

* يكشف لنا الموضوع أنّ نقد النحاة لبعضهم في مسائل الخلاف واستدراكاتهم يدل على عمق اللغة واتساعها .

* الدراسات السابقة :

حظا النقد النحوي باهتمام الباحثين ، ومن تلك الدراسات التي تناولت هذا الموضوع

* النحو العربي ، نقد وتوجيه ، دكتور مهدي المخزومي .

* النقد النحوي في فكر النحاة إلى القرن السادس الهجري ، سيف الدين شاكر، رسالة ماجستير، العراق.

* النقد النحوي بين الأصالة والتجديد ، عصام عدنان الياسري، علي كاظم مشري، مجلد ١، عدد ٥٣ ، مجلة الكلية الإسلامية ، ٢٠١٩ م .

أما المنهج المتبع في هذا البحث هو المنهج التحليلي الوصفي القائم على نقل

الأمثلة و الشواهد والأدلة ثم تحليلها وفق المنهج الوصفي .

***توطئة :**

استخدم النحاة القدماء ألفاظاً نقدية تعبر عن تقديمهم للمسائل النحوية، من حيث الجواز والمنع، والقبول والرفض، والمقبول والمردود، والضعيف والقوي، والحسن والقبيح، وهو نقد ليس قائماً على التعصب والجهل، وإنما وفق أسس علمية ومنهجية ودراسات عميقة تكشف عن جهود عظيمة مبذولة ونافعة، وهذا الذي ظهر لي من خلال تلك الدراسة.

وقد تنوعت تلك الألفاظ عندهم تنوعاً ملحوظاً، بل وتدرجت تدرجاً ليس اعتباطياً كمصطلحات الفقه من حيث القبول والمنع، فلفظ الصحيح عندهم يختلف عن لفظ السائغ، والحسن والمقبول والجائز والمختار، وغير ذلك من الألفاظ التي تدل على قبول المسألة.

والآن سنتعرف على تلك الألفاظ النقدية عند النحاة القدماء من خلال المباحث الآتية :

***المبحث الأول - الألفاظ النقدية عند القدماء .**

***المبحث الثاني - أثر الألفاظ النقدية عند القدماء على المحدثين .**

***المبحث الأول - الألفاظ النقدية عند القدماء :**

نشأ النقد النحوي مع نشأة النحو العربي، واستخدموا ألفاظاً متنوعة؛ للتعبير عن هذا النقد، وظهر ذلك في مسائلهم النحوية المختلفة ، فتنوعت تلك الألفاظ وتدرجت . وسأتناول هذا المبحث من خلال الآتي :

***أولاً - الألفاظ النقدية عند القدماء التي تعبر عن الرفض :**

استخدم النحاة القدامى ألفاظاً نقدية تُعبر عن الرفض لتلك المسألة مستنديين على معايير وأدلة تدعم هذا النقد، ومن هذه الألفاظ: الشاذ والزرعم والمردود والمنكر والخطأ، وغيرها من الألفاظ التي تدل على المنع والرفض، ولكي تتضح الدراسة أكثر سأقف على أمثلة لهذه الألفاظ في المسائل النحوية عندهم مع تسمية هذه المسائل؛ حتى نتعرف على كيفية النقد النحو عند النحاة قديماً .

***لفظ "شاذ" :**

هو من الألفاظ التي تدل على الإنكار الشديد، فالشاذ: هو الغريب المتفرد ، ولا يُقاس عليه، وقد أكثر النحاة القدامى من هذا اللفظ في مسائلهم ؛ ليدلوا على أن هذه المسألة خرجت عن المألوف .

***مسألة في شذوذ قول بعض العرب " كيد زيد يفعل كذا :**

أصل الفعل " كيد " كَيْد على وزن " فَعِل " ؛ لأن المضارع " يَفْعَل " ، " يكاد " ، ومثله الفعل " زال " ، فأصله " زَيْل " ، وقد نُقلت حركة العين " الكسرة " إلى الفاء قبلها، وحذفوا حركة الفاء " الفتح".

" قال أبو الفتح : اعلم أن أصل "كيد" ، وزيل: كَيْد ، وزَيْل على "فَعِل" ؛ لأن المضارع على "يفعل" ، وذلك قولهم : "يكاد، ويزال" ، وقولهم: "كاد يكاد ، وزال

دورية علمية محكمة- كلية الآداب- جامعة أسوان أبريل (المجلد الأول) ٢٠٢٥

يزال" بمنزلة "هاب يهاب" ، وكله "فعل يفعل" ، إلا أن الذين قالوا: "كيد، وزيل" نقلوا الكسرة من العين إلى الفاء، وألقوا حركة الفاء فصار "كيدَ وزيل" ، ولم يخافوا التباسه "بفعل".^(١)

وذكر سيبويه أن ناسًا من العرب يقولون : كيد زيد يفعل كذا، غير مبالين باللبس الذي قد يحدث، وهو تشبّه الفعل بما لم يُسمّ فاعله ، وهذا ما حُكّم عليه بالشذوذ، كما سنرى.

*قال سيبويه: "وحدّثنا أبو الخطاب أنّ ناسًا من العرب يقولون : كيد زيد يفعل كذا " قال الأستاذ أبو علي: جسرهم على ذلك أنهم أمنوا اللبس، حيث كان هذا الفعل لا مفعول له، وإنما هو رافع الاسم، وبعده فعل، كأنّه في موضع خبره، وهو مع هذا شاذ.^(٢)

والسبب في قولهم السابق- كما ذكر الفارسي- أنهم أمنوا اللبس؛ لأن هذا الفعل لازم، فلا يُبنى للمجهول، فظنوا أنه لن يُشبهه، فهذا الذي حملهم على ذلك، لكنه حُكّم عليه بالشذوذ؛ لأنه خروج عن المؤلف.

"وبعض العرب: لا يبالى باللبس ويقول : كيد زيد يفعل ، وما زيل زيد يفعل كذا، بمعنى كاد وما زال، وأصل (كاد وزال) هاهنا (كيد وزيل)، فينقل في كيد كسرة العين إلى الفاء بعد حذف حركة الفاء، ويسكن العين من غير أن يحذفها، ولا

(١) المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني: أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، ط١، (١٣٧٣هـ / ١٩٥٤م)، دار إحياء التراث القديم، ص ٢٥٢-٢٥٣.

(٢) التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، ت : حسن هندأوي، دار القلم - دمشق، ج ٢ ، ص ١٤٦.

يخاف اللبس بما لم يسمّ فاعله ؛ لأنّ كاد وما زال لا زمان ، وما لم يسمّ فاعله لا يكون من اللّازم ، وهو شاذّ لخروجه عن القياس." (١)

فالذي يظهر لنا من هذه المسألة أنّ قول بعض العرب: " كيد زيد يفعل " شاذ؛ لأنه خروج عن القياس المعروف، فالأصل: " كاد زيد يفعل كذا "، وهذا ما عليه النحاة، ولفظ شاذ من الألفاظ التي عبّر بها النحاة القدامى عن نقدهم للمسائل النحوية، فالشاذ قليل وضعيف، ولا يُقاس عليه، وهذا ما يتضح لنا من المسألة السابقة من أصل الفعل " كاد "، وما يهمننا هنا أن النحاة عبّروا عن المثال الذي سُمع عن العرب بأنه شاذ لا يُقاس عليه ، وهذا يدل على الرفض التام لتلك المسألة .

*مسألة في شذوذ تذكير الفعل إذا أتى بعده مؤنث حقيقي دون فصل :

الأصل في الفعل إذا جاء بعده مؤنث حقيقي وجوب التأنيث، وهذا ما عليه جمهور النحاة ، وكذلك الشواهد والأمثلة التي لا حصر لها التي تؤكد تلك القاعدة، وقد ذكر سيبويه في كتابه لغة شاذة عن بعض العرب في تأنيث الفعل إذا جاء بعده مؤنث حقيقي، وتلك المسألة أوردها أبو حيان في كتابه .

" أما الحذف مع الحقيقي المتصل فذكره سيبويه، وحكى: قال فلانة، وذكر المصنف أنه لغة بعضهم، وقال بعضهم: هو شاذّ، لا يجوز إلا حيث سمع." (٢)

هذه مسألة قد ردّ أغلب النحاة على سيبويه كلامه، ومنهم المبرد الذي انتقد سيبويه في هذه المسألة، وقد انتصر ابن ولاد لسيبويه، وقد ذكر لنا مبررات سيبويه في نقله تلك اللغة عن بعض العرب .

(١) الكناش في فني النحو والصرف: أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد ابن عمر (ت ٧٣٢ هـ)، ت: رياض بن حسن الخوام، ط (٢٠٠٠ م)، المكتبة العصرية- بيروت- لبنان ، ج ٢ ، ص ٢٦٥.

(٢) التذييل والتكميل ، ج ١١ ، ص ١٥٩ .

" قال أحمد: [بن محمد] هذا كلام ظاهر الفساد بين الاختلال، وذلك أنه حكى عن سيبويه أنه روى عن بعض العرب، قال فلانة، ثم خطأه في ذلك، وهذا موضع التكذيب فيه أشبه من التخطئة، لأنه ليس بقياس قاسه، فيرد عليه، ويخطأ فيه، وإنما ذكر أن بعض العرب قال ذلك، فإن كانت التخطئة لمن قال ذلك من العرب فهذا رجل يجعل كلامه في النحو أصلاً وكلام العرب فرعاً، فاستجاز أن يخطئها إذا تكلمت بفرع يخالف أصله، وذكر عن سيبويه أن قال فلانة قليل، ثم قال: وهذا لا يجوز، لأنه لم يوجد في قرآن، ولا شعر، ولا كلام فصيح، فلو وجد مثله في قرآن أو كلام فصيح لما نسبته إلى الضعف "والقلة"، فأما الشعر فهو قد أشد بيت جرير، وقد مثل سيبويه حذف التاء من فعل المؤنث في مذهب من أجاز ذلك بأحسن تمثيل (١)".

وما يظهر في المسألة في حذف علامة التأنيث من الفعل إذا أتى بعده مؤنث حقيقي دون فصل، فهذا شاذ لا يُقاس عليه، والمسألة تعرضت للنقد النحوي عن طريق وصفها بالشذوذ .

*التعليق النقدي على لفظ "الشذوذ" :

* يتضح لنا من هذه الأمثلة أن النحاة القدامى استخدموا لفظ " شاذ " للتعبير عن رفضهم للمسألة النحوية، فيدخل هذا اللفظ ضمن الألفاظ النقدية عندهم .

*الشاذ بالرغم من انتشاره في المسائل النحوية، إلا أنه لا يُقاس عليه، وحُكم عليه بالشذوذ لندرتة .

*مصطلح دقيق استخدمه النحاة كمعيار نقدي .

(١) الانتصار لسيبويه على المبرد: أبو العباس، أحمد بن محمد بن ولاد التميمي النحوي (ت ٣٣٢هـ) ، ت: زهير عبدالمحسن سلطان، ط١ (١٤١٦ هـ/ ١٩٩٦ م)، مؤسسة الرسالة- بيروت- لبنان، ص ١٢٤.

*لفظ " الزعم" :

من الألفاظ النقدية التي استعملها النحاة القدامى عند إصدار الأحكام النحوية - أيضاً - لفظ " الزعم"، والذي يدل على القول المخالف للصحيح، فمصطلح "الزعم" عند النحويين يعني: الآراء الشاذة والغريبة التي تفرّد بها النحوي، وخالف بها غيره من النحاة، وقد استخدمه النحاة القدامى في إصدار حكمهم على المسألة النحوية بالرفض الشديد، والتوهم الخطأ الذي تفرّد به صاحب المسألة أو الرأي النحوي، ومن هذه الأمثلة على استخدام هذا المصطلح بعض المسائل التالية :

*مسألة في زعم عدم تعدد الخبر إذا كان مختلفاً بالإفراد والجملة :

قد يتعدد الخبر للمبتدأ الواحد ، كقوله تعالى: " وَهُوَ الْعَفْوَورُ الْوَدُودُ" ^(١)، وهذا مما لا اختلاف فيه عند أكثر النحاة إذا كان الخبر مفرداً، وكذلك إذا كان الخبر مختلفاً بالإفراد والجملة، فهذا المختلف فيه، ويُعدّ الفارسي من النحاة الذين لا يقبلون بتعدد الخبر إذا كان مختلفاً بالإفراد والجملة، ولقد حكم أحد النحاة على رأي الفارسي بالزعم.

" وفي المغني زعم الفارسي أن الخبر لا يتعدد مختلفاً بالإفراد والجملة، فيتعيّن عنده في نحو: زيد عالم يفعل الخير، كون الجملة الفعلية صفة للخبر، ومثله عنده، وعند غيره، نحو: زيد رجل صالح، أو يفعل الخير لعدم إفادة الإخبار بالأول وحده، ويجوز عنده وعند غيره في نحو: زيد كاتب شاعر، كون شاعر خبراً ثانياً وكونه صفة لكاتب، بتصرف، ثم قال: وأجب الفارسي في قوله تعالى: {كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ} ^(٢)، كون خاسئين خبراً ثانياً؛ لأن جمع المذكور السالم لا يكون صفة لما لا يعقل، وأما نحو زيد يقرأ يكتب، فمن تعدد الخبر لا غير قوله: "لأن الخبر حكم" أي

(١) سورة البروج ، آية (١٤) .

(٢) سورة البقرة ، آية (٦٥) .

محكوم به، قوله: "في اللفظ والمعنى" علامة ذلك صحة الاقتصار على كل من الخبرين أو الإخبار كما في الدماميني.^(١)

هذه مسألة في تعدد الخبر إذا كان مختلفاً بين الأفراد والجملة أن الخبر لا يتعدد مختلفاً بالأفراد والجملة، فيتعين عنده في نحو: زيد عالم يفعل الخير، كون الجملة الفعلية صفة للخبر، ومثله عنده وعند غيره، نحو: زيد رجل صالح، أو يفعل الخير؛ لعدم إفادة الإخبار بالأول وحده، ويجوز عنده وعند غيره في نحو: زيد كاتب شاعر؛ كون شاعر خبراً ثانياً، وكونه صفة لكاتب، والذي يظهر لنا أن ما ذهب إليه الفارسي هو قول مزعوم يعني مرفوض عند النحاة، وهو من المصطلحات النقدية التي استخدمها النحاة القدامى في نقدهم النحوي في بعض المسائل، كما أن هذا الرأي انفرد به الفارسي عن غيره في عدم جوازه تعدد الخبر، إذا كان مختلفاً بين الأفراد والجملة.

" ويجوز أن يكونا خبرين آخرين إلا عند من منع تعدد الخبر مطلقاً، وهو اختيار ابن عصفور، وعند من منع تعدده مختلفاً بالأفراد والجملة، وهو أبو علي وعند من منع وقوع الإنشاء خبراً، وهم طائفة من الكوفيين."^(٢)

فالكلام السابق يُبين أن هذا الرأي منسوب للفارسي، والأكثرية من النحاة على جواز تعدد الخبر سواء كان مفرداً، أو مختلفاً بين الأفراد والجملة.

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت ١٢٠٦هـ)، ط (١٤١٧ هـ)، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ج ١- ص ٢٥.

(٢) مغني اللبيب عن كتب الأعراب: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت ٧٦١ هـ)، ت: مازن المبارك، محمد علي حمد الله، ط (١٩٨٥م)، دار الفكر - دمشق، ص ٥٦٢.

* مسألة في زعم أن الفاعل لا يقع جملة :

" وقد زعم المُبرِّد أن الفاعل لا يقع جملة بإجماع النحويين، وذلك في الحديث عن بيان فاعل بدا في قوله تعالى: " ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتِ لَيْسَجُنَّةً حَتَّى حِينٍ" ^(١) ، ولا يكون (لَيْسَجُنَّةً) بدلاً من الفاعل؛ لأنه جملة، والفاعل لا يكون جملة. هذا ما قاله، وقد زعم أنه مذهب النحويين أجمعين، يعنى من تقدمه، وقد ذكر ابن خروف أن النحويين خالفوا فيما قال، وعلى الجملة فهم فيه فرقتان، وظاهر الناظم الذهاب إلى رأى المبرِّد، وإليه ذهب السيرافي وجماعة من المتأخرين. ^(٢)

هذه مسألة نقدية تعرّض لها المبرِّد؛ حيث ذهب إلى أن الفاعل لا يقع جملة، وهو الرأى الصحيح عند أكثر النحاة بأن الفاعل لا يقع جملة؛ " لأن الفاعل محكوم عليه، والمحكوم عليه لا يكون إلا مفردا. " ^(٣)

وقد أوّل كثير من النحاة الفاعل في الآية الكريمة السابقة، ليس الفاعل فيها جملة "ليسجننه"، فمنهم من ذهب إلى أنه محذوف، وتقديره: " بداء"، ومنهم من قدره بضمير مستتر يعود على السجن من منطلق أن الفاعل لا يقع جملة .

والذي يتضح مما سبق أن ما ذهب إليه المبرِّد هو القول الصحيح، ولكن هذا لا يعنى أن رأيه لم يتعرّض للنقد، وقد وُصف بالزعم، كرأى نقدي يؤكد أن رأيه قد خالفه بعض النحاة .

(١) سورة يوسف ، آية (٣٥) .

(٢) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك): أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت ٧٩٠هـ)، ت : محمد إبراهيم البناء، ط (١٤٢٨ هـ/ ٢٠٠٧ م)، مكة المكرمة، ج٢، ص ٥٤١.

(٣) أمالي ابن الحاجب: عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (ت ٦٤٦هـ) ، ت: فخر صالح سليمان قدارة ، دار عمار- الأردن، دار الجيل- بيروت، ج ٢ ، ص ٨٨٢.

***التعليق النقدي على لفظ " الزعم " :**

* كثر لفظ " الزعم" عند القدماء ؛ للتعبير عن النقد والإنكار للمسألة النحوية .

*القول المزعوم هو القول المردود عند النحاة ، كما يتضح لنا من المسائل السابقة .

***لفظ "المنع" أو " لا يجوز " :**

من الألفاظ النقدية التي عبّر بها النحاة قديماً لفظ "المنع" ، وقد أكثر النحاة من هذا اللفظ في منع المسألة النحوية ومن مرادفات هذا اللفظ : " لا يجوز" فالمنع مقابله الجواز ، ولفظ " لا يجوز" يعني المنع كلفظ صريح لرفض المسألة النحوية ، وهذا يتضح من خلال الأمثلة الآتية :

***مسألة في منع تقدم الفاعل على الفعل :**

الأصل في الفاعل أن يلي الفعل، ولا يجوز تقدّمه على الفعل، وهذا ما عليه النحاة، إلا بعض نحاة الكوفة الذين يرون جواز ذلك إذا قصدت بالتقديم أن المتقدم هو الفاعل، والمتأخر هو الفعل، فالفاعل في عرف النحويين: هو ما يلي الفعل، ويعتبره النحاة من شروطه، فلا يجوز أن يتقدم عليه .

" واعلم أن الفاعل في عُرْف النحويين: كل اسم ذكرته بعد فعلٍ، وأسندت، ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم، ولذلك كان في الإيجاب والنفي سواء."^(١)

وهذا ما عليه النحاة في منع تقديم الفعل عليه، وهذا مما لا يجوز عندهم، وقد ذكر النحاة العلة من عدم تقدم الفاعل على الفعل، وأرى أن أدلتهم وعللهم مقبولة في ذلك .

(١) شرح المفصل: لابن يعيش ، ج ١ ، ص ٢٠٠ .

" لا يجوزُ أن يُقدّم على الفعل، إذا قلت: "قامَ زيدٌ" لا يجوز أن تقدم الفاعل، فنقول: زيدٌ قام، وترفع "زيدًا" بـ "قام"، ويكون "قام" فارغًا، ولو جاز هذا لجاز أن نقول: "الزيدان قام، والزيدون قام"، تريد: "قام الزيدان، وقامَ الزيدون"، وما قام مقام الفاعل مما لم يُسم فاعله، فحكمه حكم الفاعل إذا قلت: "ضربَ زيدٌ" لم يجز أن تقدم "زيدًا"، فنقول: "زيدٌ ضربَ"، وترفع زيدًا "بضربَ"، ولو جاز ذلك لجاز: "الزيدان ضربَ، والزيدون ضربَ".^(١)

هذه مسألة في حكم تقديم الفاعل على الفعل، وهذا ما ذهب إليه الكوفيون من جوازهم لتلك المسألة، إذا أنت قصدت بالتقديم أن المتقدم الفاعل والمتأخر الفعل، ولكن النحاة أنكروا تلك المسألة ونقدوها، كما يتضح لنا من ابن السراج استخدم لفظ " لا يجوز " تصريحًا؛ ليعبر عن نقده لتلك المسألة في عدم جواز تقديم الفاعل على الفعل، كما يبين لنا العلة من ذلك، وهذا ما كان عليه أغلب النحاة القدامى حينما كانوا يصدرن الأحكام النحوية، لم يصدروها تعصبًا لمذهب، أو تعصبًا ضد مذهب، وإنما كانت أحكامهم وأفاظهم النقدية تظهر على أساس من المعرفة والفهم، وهذا ما أعطى تلك الدراسات طابعًا مميزًا وتطورًا كبيرًا .

وقد ذكر العكبري أربعة أوجه تمنع أن يتقدم الفاعل على الفعل، وقد أجاد في تقديم تلك الوجوه، وسأنقلها حتى تتضح الأدلة والعلل في منع تقديم الفاعل على الفعل.

" وإنما شرط فيه أن يتقدّم الفعلُ عليه لأربعة أوجه:

أحدها- أنَّ الفاعلَ كجزء من الفعلِ لما نذكره من بعد، ومحالُّ تقدّم جزء الشيء عليه.

(١) (الأصول في النحو: أبو بكر محمد ابن السراج (ت ٣١٦ هـ) . ت: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة- لبنان، ج ٢ ، ص ٢٨٨ .

وَالثَّانِي- أَنْ كَوْنَهُ فَاعِلًا لَا يَتَصَوَّرُ حَقِيقَةً، إِلَّا بَعْدَ صُدُورِ الْفِعْلِ مِنْهُ كَكَوْنِهِ كَاتِبًا
وَبَانِيًا، فَجَعَلَ فِي اللَّفْظِ كَذَلِكَ

وَالثَّلَاث- أَنْ الْإِسْمَ إِذَا تَقَدَّمَ عَلَى الْفِعْلِ جَازَ أَنْ يَسْنَدَ إِلَى غَيْرِهِ، كَقَوْلِكَ : زَيْدٌ قَامَ
أَبُوهُ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ إِذَا تَقَدَّمَ عَلَيْهِ .

وَالرَّابِع- أَنْ الْفَاعِلَ لَوْ جَازَ أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَى الْفِعْلِ لَمْ يَحْتَجْ إِلَى ضَمِيرٍ تَثْبِيَةٍ وَلَا جَمْعٍ
وَالضَّمِيرُ لَازِمٌ لَهُ، كَقَوْلِكَ: الزيدان قاما، والزيدون قاموا، وَلَيْسَ كَذَلِكَ إِذَا تَقَدَّمَ .^(١)

*مسألة في منع العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار:

منع أكثر النحاة العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار، وأجاز البعض
مستدلين بهذه الآية الكريمة قال تعالى: " وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ
اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا"^(٢)، بخفض كلمة " الأرحام "^(٣)، وإن كانت هذه القراءة واردة،
ولكن الشواهد والأمثلة تؤكد أن العطف على الضمير المجرور ممتنع على غير
إعادة الجار.

" إن العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار غير جائز في القياس،
وما ورد من السماع محمول على شذوذ إضمار الجار.^(٤)

(١) اللباب في علل البناء والإعراب: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي
محب الدين (ت ٦١٦هـ)، ت: عبد الإله النبهان ، ط١ (١٤١٦هـ / ١٩٩٥م)، دار الفكر-
دمشق، ج١، ص١٤٩.

(٢) سورة النساء ، آية (١).

(٣) قرأ حمزة بخفض الميم عطفًا على الضمير المجرور في "به" على مذهب الكوفيين ، أو على
إعادة الجار وحذفه للعلم به ، كما رأى المصنف ، وجر على القسم ؛ تعظيمًا للأرحام حثًا
على = صلتها، ووافقه على هذه القراءة المطوعي، وقرأ باقي السبعة بالنصب على العطف
على لفظ الجلالة ، انظر المبسوط في القراءات العشر، ص ١٧٥ .

(٤) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك : للمراي ، ج ٢ ، ص ١٠٢٧ .

هذه مسألة نحوية في عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور، قد اختلف فيها النحاة، فمنهم: من أجاز ذلك. ومنهم: من منع ذلك، كما يتضح في الكلام السابق في عدم جوازها في القياس، وما ورد من السماع فهو محمول على الشذوذ .

وإن كان مجروراً فلا يجوز العطف عليه عند الأكثرين إلا بإعادة الجار، كقوله تعالى: (قُلِ اللَّهُ يُنَجِّبُكُم مِّنْهَا وَمِنْ كُلِّ كَرْبٍ ثُمَّ أَنْتُمْ مُّشْرِكُونَ)^(١)، وقوله تعالى: (وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ)^(٢)، وقوله تعالى: (ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ)^(٣).

وذهب يونس والفراء إلى جواز العطف على الضمير المجرور، بدون إعادة الجار.^(٤)

والذي يهمننا في هذه المسألة هو أن لفظ " لا يجوز" من الألفاظ النقدية التي استخدمها النحاة للتعبير عن رفضهم للمسألة، وكما وضحت قبل ذلك أن النحاة القدامى كانوا لا يصدرن الأحكام النقدية على المسائل دون ذكر السبب في اختيارهم تلك الألفاظ النقدية، والذي يؤكد ذلك أن المسألة السابقة ذكر النحاة غير المجيزين العلة من عدم جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة حرف الجر؛ لأنه لا يُعْطَفُ على الضمير المجرور إلا بإعادة الخافض، والعلة في ذلك: شدة اتصال الضمير المجرور بالجار، حتى صار كالكلمة الواحدة؛ فلم يجز العطف من غير إعادة الخافض؛ لأنه يشبه العطف على بعض الكلمة.^(٥)

(١) سورة الأنعام ، آية ٦٤ .

(٢) سورة المؤمنون ، آية ٢٢ .

(٣) سورة فصلت ، آية ١١ .

(٤) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ، ص ٣٨٦ .

(٥) العدة في إعراب العدة : بدر الدين أبو محمد عبد الله، ت: أبو عبد الرحمن عادل بن سعد،

ط١، دار الإمام البخاري- الدوحة. ج ١ ، ص ٤٥٧

هذا هو الأصل عندهم في الحكم على المسائل، لا بد أن يكون قائماً على دليل علمي مقبول، وإن ثبت بعد ذلك خطأ الحكم النقدي، فهذا لا يقلل من جهودهم العظيمة، وبحثهم وعمق فهمهم، واتساع دائرة النقد النحوي بما يعود على نفع العربية.

***التعليق النقدي على لفظ " المنع " :**

*كثير هذا اللفظ عند النحاة في المسائل المُعترض عليها .

*هناك فرق واضح بين هذا اللفظ والألفاظ السابقة ، فالمنع يقوي دائرة الخلاف النحوي، وتُعتبر المسألة محل خلاف إلى الآن .

***ثانياً - الألفاظ النقدية عند القدماء تعبر عن القبول :**

استخدم النحاة القدامى ألفاظاً تعبر عن قبولهم للمسائل النحوية، ومن هذه الألفاظ: الجائز والمستحسن والصحيح والسائغ والمقبول، وغيرها من الألفاظ التي استخدمها النحاة القدامى؛ للتعبير عن استحسانهم للمسائل النحوية، وموافقتهم للأحكام النحوية التي أصدرها النحاة، وسأعطي أمثلة عليها، حتى تتضح لنا الفائدة أكثر .

***لفظ " جائز " :**

من الألفاظ التي استخدمها النحاة القدامى في كتبهم هذا اللفظ الذي يعبر عن استحسانهم للمسألة النحوية، وهذا يظهر في الكثير من مسائلهم النحوية، كاعتباره لفظاً نقدياً تم استخدامه في إصدار الأحكام النحوية التي تعبر عن القبول والاستحسان، ومن الأمثلة على ذلك:

***مسألة في جواز حذف نون الوقاية من الحرف الناسخ " ليت " :**

الأصل في الحرف الناسخ " ليت " إذا اتصل به ضمير النصب الياء للمتكلم أن تلحقه نون الوقاية، وهذا ما عليه النحاة من خلال الشواهد الفصيحة التي تدل على ذلك، وحذف النون عند سيبويه من الضرائر الشعرية، أما الفراء فقد أجاز المسألة .

" وقوله : كَمْنِيَّةِ جَابِرٍ إِذْ قَالَ لَيْتِي ... أَصَادِفُهُ وَأَفْقَدُ جُلَّ مَالِي ^(١)

ونص سيبويه على أن الحذف مع لبت ضرورة، وقال الفراء: ليتي وليتتي جائز، وظاهره أنه يجوز في الاختيار.^(٢)

هذه مسألة في حذف نون الوقاية مع " ليت "، ونص سيبويه على أن الحذف مع "ليت" ضرورة من ضرائر الشعر العربي، وظاهر كلامه يجوز الحذف في الشعر، ولا يجوز في النثر، وحكم الفراء عليها بالجواز، والمصنف جوزّه على الاختيار، وقد ذكر النحاة العلة من جواز حذفها أنها حروف، فجاز فيها النون وعدمها.

" وقالوا: " لَيْتِي"، وَقَلَّ فِي كَلَامِهِمْ: "لَيْتِي"، وكان من قبيل الضرورة، ومع ذلك فإنها حروفٌ أُجريت مُجرى الفعل في العمل وليست أفعالاً، فهي بحكم الشبّه تلتزمها نونُ الوقاية كالفعل، ومن حيث هي حروفٌ يجوز إسقاطُ النون منها؛ لأنَّ الحروف في ذلك على ضربين: تأتي بالنون والياء، وبالياء وحدها.^(٣)

(١) البيت من بحر الوافر، لزيد الخيل في كتاب سيبويه، ج١، ص٣٨٦، شرح المفصل، ج٣، ص٩٠، الهمع، ج١، ص٦٤.

(٢) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: محمد بدر الدين الدماميني (ت٨٢٧ هـ)، ت: محمد بن عبدالرحمن بن محمد المفدي، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية بجامعة الإمام، ط١ (١٤٠٣ هـ).

ج٢، ص٦١

(٣) شرح المفصل: لابن يعيش، ج٢، ص٣٠١.

فالأصل فيها: " ليتني " بنون الوقاية، وما ورد " ليتي " فهو من قبيل الضرورة، وقليل في النثر، وهذا هو الصحيح في المسألة، والشاهد في المسألة أن لفظ " جائز"، من الأحكام النقدية التي تعبر عن القبول والاستحسان.

*مسألة في جواز حذف حرف الجر " القسم" قبل لفظ الجلالة :

الحروف من أضعف العوامل؛ فكيف تعمل إن حذفت؟!، فهذه مسألة أجازها سيبويه وابن السراج إضمار حرف الجر قبل لفظ الجلالة وبقاء عمله على قول بعض العرب، والحذف من قبيل التخفيف مع كثرة الاستعمال .

"والضرب الثاني: هو إضمار حرف الجر، وهو قول بعض العرب: (الله لأفعلن)، قال سيبويه : جاز، حيث كثر في كلامهم ؛ فحذفوه تخفيفاً، كما حذف (رَبِّ)"، ويفهم من ذلك أن صاحب الأصول قد أجاز ما أجازة سيبويه، وقد أكد كلامه قائلاً: " وإنما فعلوا ذلك به؛ لكثرتة في كلامهم، فغيروا إعرابه كما غيره".^(١)

هذه مسألة في حذف حرف القسم قبل لفظ الجلالة، وهو قول بعض العرب " الله لأفعلن"، وقد حكم عليه سيبويه بالجواز؛ والعلة في ذلك حيث كثر في كلامهم، فحذفوه تخفيفاً، وقد أجاز ذلك أيضا صاحب الأصول، وهو بذلك يؤيد ما ذهب إليه سيبويه.

وقد أجاز الفارسي هذه المسألة، حيث قال: " وقد يحذف حرف الجر، فيصل الفعل إلى اسم المحلوف به، وذلك قولك: الله لأفعلن، وربما أضمر حرف الجر فقل: الله لأفعلن".^(٢)

(١) الأصول في النحو : لابن السراج ، ج١، ص ٤٣٣ .

(٢) الإيضاح العضدي: أبو علي الفارسي (ت ٢٨٨ - ٣٧٧ هـ)، ت: حسن شاذلي فرهود، ط١

١٣٨٩ هـ / ١٩٦٩ م)، ص ٢٦٥.

والذي يظهر جواز المسألة، وهي خاصة بلفظ الجلالة في القسم فقط؛ لكثرة الاستعمال في هذا الشاهد .

*التعليق النقدي على لفظ " الجواز " :

*كثر هذا اللفظ في المسائل النحوية عند القدماء .

*مسائل الجواز استندت على السماع والقياس .

*لفظ "وهو الصحيح" :

من الألفاظ النقدية التي استخدمها النحاة القدامى؛ للتعبير عن قبولهم للمسألة النحوية، وهو من الألفاظ التي كثرت في مسائلهم النحوية، ومن الأمثلة على ذلك :

* مسألة في جواز الجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز بعد نِعَمَ :

هذه مسألة خلافية بين النحاة، فمنهم: من منع الجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز، وحثهم في ذلك الإيضاح في أسلوب المدح والذم ، فلا حاجة للتمييز الذي يُؤتى به عندهم ليزول الإبهام، والجملة لا إبهام فيها. ومنهم: من أجاز، وحثهم في ذلك التوكيد فلا يشترط عندهم أن يأتي التمييز لزوال الإبهام فقط .

وقد أجاز ابن مالك الجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز حيث قال :

وَجَمَعُ تَمْيِيزٍ وَفَاعِلٍ ظَهَرَ ... فِيهِ خِلافٌ عَنْهُمْ قَدْ اشْتَهَرَ

في الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر خلاف، وقال المصنف: وهو الصحيح، واستدلَّ بالقياس والسماع.^(١)

(١) شرح المفصل: ابن يعيش، ج ١، ص ٢٣٥ .

هذه مسألة خلاف بين النحاة القدامى في الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر، حيث منع سيبويه ذلك؛ حيث لا إبهام يرفعه التمييز، وكأنه يقول: فلا حاجة للتمييز مع الفاعل، فالكلام واضح لا يحتاج للتمييز، وقد أجاز المبرد وابن السراج والفارسي ذلك، واختار ابن مالك الجواز، وحكم عليه بالصحيح .

" في الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر ثلاثة مذاهب: المنع: وهو مذهب سيبويه، إذ لا إبهام يرفعه التمييز، والجواز: وهو مذهب المبرد وابن السراج والفارسي، قال المصنف: وهو الصحيح. واستدل بالقياس والسماع: فالقياس أن التمييز قد ورد مؤكدا لا لرفع الإبهام في نحو قوله:

وَلَقَدْ عَلِمْتُ بِأَنَّ دِينَ مُحَمَّدٍ ... مِنْ خَيْرِ أديانِ البريةِ دينا^(١)

فلا يمتنع مع الفاعل الظاهر للتوكيد لا لرفع الإبهام."^(٢)

والصحيح الجمع بينهما، لوجود الشواهد التي تدل على ذلك، وهذه كما يظهر لنا مسألة خلافية، وقد أصدر ابن مالك حكماً نقدياً باستخدام مصطلح نقدي يدل على جواز الجمع بين الفاعل والتمييز في أسلوب المدح .

*مسألة في جواز دخول كان وأخواتها على ما خبره ماض :

الأصل في خبر الأفعال الناسخة إذا كان جملة فعلية أن يأتي فعلاً مضارعاً، واختلفوا في مجيئه فعلاً ماضياً، فمنهم: من أجاز به بشرط. ومنهم: من أجاز مطلقاً كالسيوطي.

(١) قائله: هو أبو طالب عم النبي - صلى الله عليه وسلم- وهو من الكامل.

(٢) شرح المفصل: ابن يعيش، ج ١، ص ٩١٤ .

يقول الإمام السيوطي رحمه الله: " واختلف في جواز دخول بقية أفعال الباب على ما خبره ماضٍ: فالصحيح جوازه مطلقاً، وعليه البصريون؛ لكثرته في كلامهم نظماً ونثراً كثرة توجب القياس.^(١)

هذه مسألة في جواز دخول بقية أفعال الباب على ما خبره فعل ماضٍ ، فقد حكم عليه السيوطي بالصحيح، وقد ذكر العلة من ذلك ؛ لكثرته في كلامهم نظماً ونثراً كثرة توجب القياس.

" فَالصَّحِيحُ جَوَازُهُ مُطْلَقًا، وَعَلَيْهِ الْبَصْرِيُّونَ؛ لكَثْرَتِهِ فِي كَلَامِهِمْ نَظْمًا وَنَثْرًا كَثْرَةً تَوْجِبُ الْقِيَاسَ قَالَ تَعَالَى: { إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدًّا مِنْ قَبْلِ فَصَدَقْتَ وَهُوَ مِنَ الْكَاذِبِينَ }^(٢). { قَالَ سُبْحَانَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقِّ إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ }^(٣). { وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ }^(٤). { أَوْلَمْ تَكُونُوا أَقْسَمْتُمْ مِنْ قَبْلِ مَا لَكُمْ مِنْ زَوَالٍ }^(٥).

وَقَالَ الشَّاعِرُ :

ثُمَّ أَضْحَوْا لِعَبِّ الدَّهْرِ بِهِمْ ... وَكَذَلِكَ الدَّهْرُ حَالًا بَعْدَ حَالٍ^(٦)

(١) همع الهوامع: للسيوطي، ج ١ ، ٤١٧ .

(٢) سورة يونس، آية (٢٦).

(٣) سورة المائدة، آية (١١٦).

(٤) سورة الأنفال، آية (٤١).

(٥) سورة إبراهيم، آية (٤٤).

(٦) البيت لعدي بن زيد ، هذا البيت من ديوانه ، بحر الرمل .

فالشواهد السابقة تؤكد صحة جواز المسألة، والصحيح جواز ذلك، والشاهد في الكلام السابق أن لفظ " الصحيح " من الألفاظ النقدية التي استخدمها النحاة، للتعبير عن النقد النحوي، وهو من ألفاظ القبول والاستحسان للشيء.

*التعليق النقدي على لفظ " صحيح " :

* هذا اللفظ يعني ترجيح رأي على رأي بأدلة وعلل مقبولة .

* لفظ الصحيح يُمثل وجهة نظر نقدية .

* لفظ " حسن " :

من الألفاظ النقدية التي استخدمها النحاة القدامى لفظ " حسن " للتعبير عن قبولهم واستحسانهم للمسألة النحوية .

*مسألة في أصل " لكن " :

" وقال الفراء: "لكن" مركبة ؛ أصلها : لكن أن، فطرحت الهمزة ونون لكن، ونقل صاحب اللباب عن الكوفيين أنها مركبة من (لا وإن)، والكاف زائدة، والهمزة محذوفة، ونقله عنهم ابن يعيش أيضاً، قال: وذهب الكوفيون إلى أنها مركبة، وأصلها "إن" زيدت عليها لا والكاف، وهو قول حسن، لندرة البناء، وعدم النظير.^(١)

وكثير من النحويين ذهب إلى أنها مركبة من "إن"، ثم زيدت فيها لا، والكاف .

(١) الجنى الداني في حروف المعاني: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ)، ت: فخر الدين قباوة، محمد نديم، ط١ (١٣٤١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ص

" وأما القياس فلأن الأصل في "لكنَّ" إنَّ، زيدت عليها لا والكاف؛ فصارتا جميعاً حرفاً واحداً." (١)

هذه مسألة في أصل " لكن "، وقد اختلف فيها النحاة، كما هو فيما سبق، والذي يظهر فيما سبق الحكم النقدي وهو قول حسن؛ " لندرة البناء وعدم النظير، وهو من الألفاظ النقدية التي تعبر عن القبول والاستحسان.

*التعليق النقدي على لفظ " حسن " :

*يُشبه هذا اللفظ لفظ الحكم على الحديث الشريف، وهذا يدل على تأثر النحاة بألفاظ الحكم على الأحاديث النبوية .

* هذا اللفظ أقل تدرجاً في قبول المسألة من الصحيح .

*لفظ " سائغ " :

هو من الألفاظ النقدية التي تعبر عن القبول والاستحسان، فلفظ " سائغ " من الألفاظ التي تعبر استحسان الرأي وقبوله وعدم رفضه، ويكون من ضمن الآراء المقبولة، وليس جزءاً بالصحة، وهذا ما يظهر في المسألة التالية :

*مسألة في جواز حذف المضاف ، وإقامة المضاف إليه مقامه :

هذه من المسائل التي أجازها النحاة ، واستتبطوها من الكثير في الشواهد والأمثلة نحو قوله تعالى: { وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ } (٢)، والتقدير: حب العجل، وأجازوها بشرط عدم اللبس، وأن يُعرب المضاف إليه إعراب المضاف حسب موقعه في الجملة .

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: أبو البركات، عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي(ت٥٧٧هـ)، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، ط١ (١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م)، ج١، ص١٧٠.

(٢) سورة البقرة ، آية (٩٣) .

" قال صاحب الكتاب: وإذا أمنوا الإلباس، حذفوا المضاف، وأقاموا المضاف إليه مقامه وأعربوه بإعرابه، والعلم فيه قوله تعالى: { وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا }^(١)؛ لأنه لا يلبس أن المسؤول أهلها لا هي، ولا يقال: " رأيت هذا"، يعنون رأيت غلام هندي، قال الشارح: اعلم أن المضاف قد حُذِفَ كثيراً من الكلام، وهو سائغ في سعة الكلام، وحال الاختيار، إذا لم يُشكَل. ^(٢)

هذه مسألة في حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، حيث يرى الزمخشري جواز ذلك، إذا أمنوا الإلباس، وأعربوه بإعرابه، ويعني أن يأخذ المضاف إليه إعراب المضاف المحذوف، ولا يُعرب مضافاً إليه، مثل كلمة القرية في الآية الكريمة تُعرب مفعولاً به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، وليست مضافاً إليه، ويرى ابن يعيش أن هذا الرأي سائغ في سعة من الكلام، وهذا هو رأيه النقدي باستخدام اللفظ السابق، مما يدل على قبوله المسألة النحوية، وقد ذكر في بقية كلامه توضيح اختياره، حيث قال: " وإنما سوَّغ ذلك الثقة بعلم المخاطب، إذ الغرض من اللفظ الدلالة على المعنى، فإذا حصل المعنى بقرينة حال، أو لفظ آخر، استغنى عن اللفظ الموضوع بإزائه اختصاراً، وإذا حُذِفَ المضاف، أُقيم المضافُ إليه مقامه، وأعرب بإعرابه، والشاهد المشهور في ذلك قوله تعالى: " وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا "، والمراد: أهل القرية؛ لأنه قد عُلم أن القرية من حيث هي مَدْرٌ وَحَجْرٌ، لا تُسأل؛ لأن الغرض من السؤال ردَّ الجواب، وليس الحجر والمدرُ مما يُجيب واحدٌ منهما. ^(٣)

والصحيح جواز المسألة السابقة لدلالة الشواهد على ذلك، بالشروط التي ذكرها النحاة .

(١) سورة يوسف، آية (٨٢) .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش، ج ٢، ص ١٩٠، ص ١٩٢ .

(٣) شرح المفصل لابن يعيش، ج ٢، ص ١٩٢ .

دورية علمية محكمة- كلية الآداب- جامعة أسوان أبريل (المجلد الأول) ٢٠٢٥

*التعليق النقدي على لفظ " سائغ " :

*لفظ " سائغ " لا يعني الجزم بصحة الرأي النحوي، فقد يكون الرأي مرفوضاً عند الآخرين .

*يُعد من ألفاظ القبول عند النحاة القدامى ، ومسائله خلافية بين النحاة .

***المبحث الثاني - أثر الألفاظ النقدية عند القدماء على المحدثين .**

استخدم المحدثون ألفاظاً نقدية عند تقديمهم للمسائل النحوية التي تناولها القدماء، سائرين على درب النحاة الأوائل مستخدمين تلك الألفاظ التي استخدموها مستحسنين لها، سواء أكانت ألفاظاً تدل على القبول أو الرفض، وهذا ما سأتناوله في هذا المبحث بمشيئة الله .

وسأتناول هذا المبحث من خلال الآتي :

***أولاً - تأثير المحدثون بالقدماء في الألفاظ النقدية التي تعبر عن القبول .**

استمدّ المحدثون الألفاظ النقدية التي استخدموها من النحاة الأوائل، وخاصة في مسائل الترجيح النحوي، فاستخدموا ألفاظ القبول والاستحسان، ومنها: (وهذا هو الصحيح، والحسن والجائز والمقبول، والرأي الراجح)، وهذا يظهر من خلال المسائل النحوية التالية:

***" رأيه مقبول " :**

من الألفاظ النقدية التي استخدمها المحدثون للتعبير عن استحسانهم للرأي النحوي " رأيه مقبول "، وهذا اللفظ منتشر في كتبهم ومباحثهم في التعبير عن قبولهم للمسألة النحوية.

***مسألة في نصب المضارع بعد فاء السببية فيما يتضمن معنى الطلب أو الخبر:**

الأصل في المضارع المنصوب بفاء السببية أن يسبقه نفي أو طلب ، وأجاز بعض الكوفيين نصبه ، إذا سبق بما يُفيد معنى الدعاء أو الخبر الذي يُفيد معنى الدعاء .

" فإن كان الدعاء بصيغة أخرى لم ينصب المضارع ، إلا في الرأي الذي قصد به التيسير؛ كصيغة الاسم في قولهم: سقيا لك فتسلم، ورعيا لمن معك، فتنجنبهم المخاوف... وكصيغة الخبر المراد منه الدعاء؛ نحو: يرزقني الله الغنى، فأنفق المال في سبل الخير. وبعض الكوفيين يجيز النصب في هذه الصور. ورأيه مقبول، وفيه التوسعة التي أشرنا إليها، وإن كان الأبلغ متابعة الأكثر."^(١)

الأصل في نصب المضارع بعد فاء السببية أن يسبقه طلب أو نفي، وفي المسألة السابقة جواز النصب إذا تضمن معنى الطلب أو الخبر بقصد التيسير، وقد نقل عباس حسن رأي بعض الكوفيين في جواز النصب في الصور السابقة، وقد أصدر حكمه النقدي بأنه رأي مقبول، وهذا من الألفاظ النقدية التي تعبر عن الاستحسان.

* وهو الأقرب :

من الألفاظ النقدية التي تدل على القبول، والتي استخدمها المحدثون لفظة " وهو أقرب " أي أقرب لطبيعة اللغة، وهذا يعني أن هذا الرأي ليس مخالفا للقياس، وهي تدل على الاستحسان والقبول لأحد الآراء.

*مسألة في جواز تعريف المفعول له :

المفعول لأجله من المفاعيل التي تصدر بنية قلبية، فالأصل فيها التكرير، وقد أجاز بعض النحاة تعريفه مستنديين على شواهد تدل على جواز تعريفه.
" وقال الشاعر وهو حاتم بن عبد الله الطائي:

(١) النحو الوافي: عباس حسن (ت ١٣٩٨هـ)، ط ١٥، دار المعارف، ج ٤، ص ٣٦٨.

وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ ادْخَارَهُ ... وَأَصْفَحَ عَنِ شَتْمِ اللَّئِيمِ تَكْرُمًا^(١)

وفعلت ذلك أجل كذا وكذا ، فهذا كله ينتصب؛ لأنه مفعول له، كأنه قيل: لم فعلت كذا وكذا؟ فقال لكذا وكذا، ولكنه لما طرح اللام عمل فيه ما قبله، وعند الكوفيين والزجاج هو مفعول مطلق للفعل، محذوف عند الزجاج، وللعل المذکور عند الكوفيين، فنحو: (جئتک إكرامًا لك) تقديره عند الزجاج: جئتک إكرام إكرامًا لك، وعند الكوفيين أن معنى جئتک هنا أكرمتک، ويقول الجرمي: "أن ما يسمى مفعولًا له منتصب نصب المصادر، التي تكون حالًا، فيلزم تكثيره ويقدر، نحو قوله تعالى: {يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ وَاللَّهُ مُحِيطٌ بِالْكَافِرِينَ}^(٢) متحاذرين، والذي يبدو أن رأي البصريين أرجح، وأقرب إلى طبيعة اللغة، وإن كان المعنى في قسم من التعبيرات يحتمل رأي الكوفيين وغيرهم.^(٣)

هذه مسألة في تعريف المفعول لأجله، والتي اختلف فيها البصريون والكوفيون في تسمية المفعول لأجله، وسبب انتصابه، وجواز تعريفه، وما يهنا الحكم النقدي الذي أصدره الدكتور فاضل من قبول واستحسان رأي البصريين؛ لأنه أقرب إلى طبيعة اللغة، ومع ذلك فقد ذكر مبررات لرأي الكوفيين.

*ثانيًا- تأثر المحدثون بالقدماء في الألفاظ النقدية التي تعبر عن الرفض :

هناك ألفاظ نقدية تدل على الرفض وعدم القبول، وهي ألفاظ نقدية مقبولة، ومستمدة من كتب النحاة الأوائل، وهي تمثل آراء المحدثين النقدية في إصدار الأحكام النقدية على المسائل النحوية، وهم متأثرون بالنحاة القدامى، فهي ليست

(١) حاتم الطائي ، بحر الطويل، الخزانة ج٣، ص١٢٢، سيبويه ج١، ص١٨٤، شرح المفصل

ج٢، ص٥٤، الأشموني ج ٢، ص١٨٩، شرح التصريح ج٢، ص٣٩٢ .

(٢) سورة البقرة ، آية (١٩) .

(٣) معاني النحو : فاضل صالح السامرائي ، ط١ (١٤٢٠هـ) ، دار الفكر- الأردن ، ج٢، ص٢٢٢.

مصطلحات نقدية مبتكرة، إلا ما يتنافى مع ضوابط النقد النحوي، ومن هذه الألفاظ النقدية: (شاذ، وهذه غفلة منه، فاسد، ضعيف، وغيرها من الألفاظ التي استخدمها النحاة الأوائل).

" شاذ " :

استخدم المحدثون ألفاظا نقدية تدل على الرفض مثل القدماء، ومن هذه الألفاظ التي تدل على الرفض الشديد لفظ " شاذ " الذي يعبر عن مخالفة القياس.

***مسألة في إضافة العدد على وزن فاعل إلى لفظ عشرة :**

هذه مسألة في إعراب العدد الذي يأتي على وزن فاعل- إذا أُضيف إلى لفظ عشر- حسب موقعه مع اعتباره مضافاً، اعتبار لفظ عشرة هو المضاف إليه مع بنائها بتقدير عدد محذوف، واعتباره كالموجود، وهذا ما حُكم عليه بالشذوذ.

" ومن النحاة من يجيز في هذه الصورة إعراب "فاعل" على حسب العوامل- كما سبق؛ لزوال تركيبه- مع اعتباره مضافاً، واعتبار كلمة "عشرة" هي المضاف إليه مع بنائها على الفتح في محل جر، بتقدير ملاحظة صدرها المحذوف، واعتباره كالموجود، وهذا شاذ لا يقاس عليه.^(١) هذه مسألة في إعراب العدد عشرة بعد إضافته للفظ عدد على وزن فاعل، والأصل فيه الإضافة، وإعرابه مضاف إليه، وقد أجاز أحد النحاة كما هو مذكور في المسألة السابقة إعراب العدد الذي على وزن فاعل حسب موقعه في الجملة، و اعتبار كلمة " عشرة " هي المضاف إليه مع بنائها على الفتح في محل جر، بتقدير ملاحظة صدرها المحذوف ، واعتباره كالموجود، وهو ما حكم عليه عباس حسن بالشذوذ، و أن هذا الرأي السابق مخالف لآراء النحاة، فلا يُقاس عليه.

(١) النحو الوافي ، ج ٤ ، ص ٥٦١ .

* هذه غفلة منه :

من الألفاظ النقدية التي استخدمها المحدثون للتعبير عن الاعتراض الشديد لفظة غفلة، وهي ما تعني السهو والنسيان، كما تؤكد أن الناقد عنده من الأدلة ما يستطيع أن يفند الرأي الخطأ الذي وقع فيه الذي تعرض للنقد، ومثال على ذلك :

*مسألة في الفعل " ذر " ، " دع " :

ذهب السيوطي إلى أنّ هذين الفعلين جامدان؛ لأنهما لا يُستعملان منهما إلا الأمر، وهذا الرأي قد لاقى نقداً كبيراً، وأعتبر غفلة منه؛ لأن هناك شواهد تدل على عدم صحة ما ذهب إليه، وقد ذكر صاحب كتاب جامع الدروس العربية هذه المسألة في كتابه ردّاً على السيوطي في مسألة أن الفعل " ذر "، " دع " جامدان، ولا يأتي منهما إلا الفعل الأمر، وفي ذلك يقول: " وذكر السيوطي في (همع الهوامع): أن (ذر) ودع) يُعدان في الجوامد، إذ لم يستعمل منهما إلا الأمر، وهذا غفلة منه (رحمه الله)، فإن (يدع) مضارع (دع) مستعمل كثيراً، وأما المضارع من (ذر)، فقد جاء مستقيماً في أفصح الكلام وأشرفه، وقد أحصيت ما ورد منه في القرآن الكريم، فكان عشرين ونيفاً".^(١)

والنقد السابق صحيح، وتؤكد صحته الشواهد والأدلة، قال تعالى: " مَنْ يُضِلِّ اللَّهَ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ"^(٢)، وقال تعالى: " مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ حَتَّىٰ يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ"^(٣)

(١) جامع الدروس العربية: مصطفى بن محمد سليم الغلابيني(ت ١٣٦٤هـ)، ط ٢٨ (١٤١٤ هـ/

١٩٩٣ م)، المكتبة العصرية- صيدا- بيروت، ج ١، ص ٦٤، ص ٦٥

(٢) سورة الأعراف، آية (١٨٦).

(٣) سورة آل عمران، آية (١٧٩).

وقد ورد الفعل " يدع " مضارعاً في أكثر من حديث في السنة المطهرة، والشاهد على ذلك، قول رسولنا الكريم - صلى الله عليه وسلم - : من لم يدع قول الزور والعمل به، فليس لله حاجة في أن يدع طعامه وشرابه.^(١)، وحديث آخر عنه - صلى الله عليه وسلم - : أن النبي - صلى الله عليه وسلم - كان لا يدعُ أربعاً قبل الظهر، وركعتين قبل الغداة.^(٢)

أما الماضي فلم يُستعمل منه هذين الفعلين، فلم يُسمع عن العرب: ودع، وذر، ثم تأملوا عبارة " رحمه الله "، وهي جملة دعائية تظهر لنا توقير العلماء وتقديرهم ومعرفة مكانتهم، والدعاء لهم والثناء عليهم حتى ولو اختلفنا معهم .

*** فاسد :**

من المصطلحات النقدية التي استخدمها المحدثون لفظة " فاسد "؛ ليعبروا عن قبح المسألة، متأثرين بالقدماء، فهذه اللفظة تعبر عن النقد الشديد المستكر.

*** مسألة في تقديم خبر " ليس " عليها :**

الأصل في خبر ليس أن يأتي متأخراً عنها وعن اسمها، وقد اختلفوا في تقديم خبرها على اسمها ، أما تقديم خبرها عليها ، فقد حُكِمَ على هذا الرأي بالفساد، وإن كان بعض النحاة قد أجاز ذلك.

" وأما قولهم: أنه كما جاز تقديم خبرها على اسمها جاز تقديم خبرها عليها ففساد؛ لأن تقديم خبرها على اسمها لا يخرجها على كونه متأخراً عنها، وتقديم خبرها عليها يوجب كونه متقدماً عليها، وليس من الضرورة أن يعمل الفعل فيما بعده،

(١) راوي الحديث عن الرسول- صلى الله عليه وسلم - أبو هريرة - رضي الله عنه - صحيح البخاري، رقم (٦٠٥٧).

(٢) راوي الحديث عن الرسول - صلى الله عليه وسلم - السيدة عائشة - رضي الله عنها ، صحيح البخاري، (١١٨٢).

ويجب أن يعمل فيما قبله، ثم نقول إنما جاز تقديم خبرها على اسمها؛ لأنها أضعف من (كان)؛ لأنها تتصرف، ويجوز تقديم خبرها عليها وأقوى من (ما)؛ لأنها حرف، ولا يجوز تقديم خبرها على اسمها فجعل لها منزلة بين منزلتين ، فلم يجز تقديم خبرها عليها نفسها؛ لتتخط عن درجة (كان)، ويجوز تقديم خبرها على اسمها؛ لترتفع عن درجة (ما)^(١).

وما تناوله المؤلف مسألة في حكم تقديم خبر " ليس " عليها، وهي من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، حيث منع الكوفيون تقديم خبرها عليها، بينما أجاز البصريون تقديم خبرها عليها، ورأي البصريين هو ما نقده المؤلف، وحكم عليه بأنه رأي فاسد، وقد وضّح لنا المؤلف تعليل نقده لرأي البصريين.

*ضعيف :

من المصطلحات النقدية التي استخدمها النحاة المحدثون مصطلح " ضعيف " كمعيار للحكم على رفض الرأي النحوي، وهذا ما نلمحه في دراسات المحدثين، ومن الأمثلة على ذلك.

*مسألة في فاعل " كان " بعد " ما " التعجبية :

الأصل في كان بعد ما التعجبية أنها زائدة، وقد اختلف النحاة في فاعل " كان "، فمنهم: رأى أنه لا فاعل لها. ومنهم: من رأى أن فاعلها هو مصدرها. ومنهم: من رأى أن فاعلها ضمير مستتر يعود على ما، وقد حُكم على هذا الرأي بالضعف .

" فتزاد (كان) في التعجّب، ولا فاعل لها عند أبي عليّ، وإنّما دخلت تدلّ على المضىّ، وقال السيرافي: فاعلها مصدرها، وقال الزجاجي: فاعلها ضمير (ما)، وهذا ضعيف لوجهين:

(١) الأفعال الناسخة: حمدي فراج محمد فراج المصري، ط (١٩٩٨م)، ص ١١٧.

أحدهما- أنها لو كانت كذلك، لكانت هي خبر (ما) لا يكون هنا إل (أفعل).

الثاني- أنها كانت التامة لم تستقم لفساد المعنى، وإن كانت الناقصة لم تستقم أيضا؛ لأنَّ خبرها إذا كان فعلاً ماضياً قَدِّرتْ معه (قَدَّ)، وتقدير (قَدَّ) هنا فاسد؛ لأنَّه يصير محض خبر. (١)

ما نستنتج من المسألة السابقة مصطلحا نقديا آخر " ضعيف " كحكم على رأي الزجاجة الذي يرى أن فاعل كان الزائدة بعد "ما" التعجبية في أسلوب التعجب فاعلها ضمير " ما "، وهو ما حكم عليه الناقد بأنه ضعيف، وقد ذكر سبب حكمه النقدي.

*الخاتمة :

في نهاية هذا البحث أذكر أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة :

*النتائج والتوصيات :

* تنوع الألفاظ النقدية يدل على ميزان دقيق ومعيار محكم عند إصدار الحكم النقدي في المسائل النحوية عند النحاة القدامى .

* الألفاظ النقدية متنوعة ومبتكرة عند القدماء، ومنتشرة في مسائل الخلاف النحوي.

* تأثر المحدثون بالقدماء في استخدام الألفاظ النقدية كمعيار للحكم على المسائل النحوية .

* الألفاظ النقدية التي تتنافى مع الدرس اللغوي ليست من النقد النحوي؛ لأنها تؤدي إلى المساس بالأصول .

(١) الأفعال الناسخة : حمدي فراج محمد فراج المصري، ص ٧٣ .

*المصادر:

- ١- أبوبكر محمد ابن السراج: الأصول في النحو(ت ٣١٦ هـ)، ت: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة ، لبنان .
- ٢- أبو العباس، أحمد بن محمد بن ولاد التميمي النحوي: الانتصار لسببويه على المبرد (ت ٣٣٢ هـ)، ت: زهير عبد المحسن سلطان، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط١(١٤١٦ هـ / ١٩٩٦ م) .
- ٣- أبو علي الفارسي: الإيضاح العضدي (ت ٢٨٨ - ٣٧٧ هـ)، ت : حسن شاذلي فرهود)، ط١ (١٣٨٩ هـ / ١٩٦٩ م) .
- ٤- أبو حيان الأندلسي: التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (ت ٤١٤ هـ)، ت : حسن هنداوي، دار القلم - دمشق .
- ٥- أبو البركات، عبد الرحمن بن محمد الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين(ت٥٧٧ هـ)، ت: محمد محيي الدين عبدالحמיד [ت١٣٩٢ هـ]، المكتبة العصرية، ط١ (١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٣ م) .
- ٦- أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري: اللباب في علل البناء والإعراب (ت ٦١٦ هـ)، ت: عبد الإله النبهان، دار الفكر- دمشق، ط١(١٤١٦ هـ / ١٩٩٥ م) .
- ٧- أبو الفداء عماد الدين إسماعيل: الكناش في فني النحو والصرف (ت٧٣٢ هـ)، ت: رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية، بيروت - لبنان ، ط (٢٠٠٠ م) .
- ٨- أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) (ت ٧٩٠ هـ)، ت: محمد إبراهيم البناء، مكة المكرمة، ط١(١٤٢٨ هـ / ٢٠٠٧ م) .
- ٩- أبو محمد عبد الله: بدر الدين: العُدّة في إعراب العُمدة، ت: أبو عبد الرحمن عادل بن سعد، ط١ ، دار الإمام البخاري- الدوحة .

دورية علمية محكمة- كلية الآداب- جامعة أسوان أبريل (المجلد الأول) ٢٠٢٥

١٠- أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم المرادي: الجنى الداني في حروف المعاني (ت ٧٤٩ هـ)، ت: فخر الدين قباوة، محمد نديم، ط١ (١٤١٣هـ)، دار الكتب العلمية- بيروت .

١١- أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي: أمالي ابن الحاجب، (ت٦٤٦هـ)، ت: فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار- الأردن، دار الجيل- بيروت.

١٢- أبو محمد، جمال الدين ابن هشام: مغني اللبيب عن كتب الأعراب (ت٧٦١هـ)، ت: مازن المبارك / محمد علي حمد الله، دار الفكر- دمشق، ط١ (١٩٨٥م).

١٣- أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي: حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك (ت ١٢٠٦ هـ)، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان ط١ (١٤١٧هـ).

١٤- أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ): المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، دار إحياء التراث القديم، ط١ (١٣٧٣هـ / ١٩٥٤م)

١٥- محمد بدر الدين الدماميني: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد (ت ٨٢٧ هـ)، ت: محمد بن عبدالرحمن بن محمد المفدي، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية بجامعة الإمام، ط١ (١٤٠٣هـ).

*المراجع :

١٦- حمدي فراج محمد فراج المصري: الأفعال الناسخة ، ط (١٩٩٨م).

١٧- عباس حسن (ت ١٣٩٨هـ): النحو الوافي، دار المعارف، ط١.

١٨- فاضل صالح السامرائي: معاني النحو، ط١ (١٤٢٠هـ)، دار الفكر- الأردن.

١٩- مصطفى بن محمد سليم الغلابيني (ت ١٣٦٤هـ): جامع الدروس العربية، المكتبة العصرية- صيدا- بيروت، ط٢ (١٤١٤هـ / ١٩٩٣م) .